بكان الواجب اجراء الضمير على المذهب البصري ويجاب بما تقدم عن البهوتي عند قول الناظم
الكلام وما يتالف منه قوله اي من الكلام الخ فيه تلويح بالاعتراض على المصنف بالخروج عن
السياق وانه كان الظاهر ان يقول وغير واضرابها اذا عدم متنا ماله اضيفا ناويا وما عدم ما يكون
لفظا غير معطوفا على لدن فيفيد انها ايضا من الاسما الملازمة للاضافة مع انه ترك ذلك
وذكر بعض احكام غير ويمكن الاعتذار عن المصنف بانه لم يحكم بكونها ملازمة للاضافة
لان بعضهم حكى فيها القطع عن الاضافة لفظا ومعنى افاده البهوتي قوله الملازمة للاضا
فة اي غالبا وكثيرا فلا يرد انها تقطع عنها لفظا ومعنى لان ذلك نادر وقليل كما سيأتي
الاشارة الى ذلك في الشرح قريبا قوله دال على مخالفة ما قبله الخ اي بالذات كجاء رجل غير
او بالوصف كدخلت بوجه غير الذي خرجت به والمراد بالحقيقة المعنوية الماهية والاوصاف
زيد غير عمرو فان حقيقتهما واحدة وهو الحيوانية والناطقية والتركيب صحيح قوله
واذا وقع اي لفظ غير قوله بغير تنوين اي لنية معنى المضاف اليه قوله ثم اختلف الخ اي في
حينئذ ضم لفظ غير من غير تنوين قوله ضمة بنا خبر مبتدأ محذوف وعلى بناية الضمة
المعهودة من ضم وبع النصب على المفعولية المطلقة له لكن يبعده ما بعده قوله
لانها كقبل في الابهام اي من جهة انها لا يتضح معناها الا بما تضاف اليه قوله فهي
اسم ليس مبني في محل رفع والتقدير ليس غيرها مقبوضا وخبرها في محل نصب والتقدير
والتقدير ليس المقبوض غيرها قوله على ما افهمه كلامه اي حيث قال بنا قوله وقال
الاخفش اعراب اي ضمة اعراب لا بناء بها ما قبله وحذف التنوين حينئذ للتخفيف
وقيل لانتظار معنى المضاف اليه قوله كما ذكره بعضهم في جواز القطع عن الاضافة لفظا
قوله وجوزها ابن خروف اي الضمة اعرابا والبناء لتعارض دليليهما قوله الفتح مع تنوين
اي لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى قوله والحركة اعراب باتفاق اي لان التنوين اما
للتمكين فهو خاص بالمعرب او للتعويض وكان المضاف اليه مذكور قال البهوتي
نقلا عن السيوطي ويجوز كون الحركة حينئذ بنا وعلى هذا فدعوى الاتفاق ممنوعة
قوله والضم مع التنوين اي في كون الحركة اعرابا بالاتفاق ايضا الا بغير حينئذ اسم

للبسر

٢٩٩

للبسر لا خبر قوله يجوز ايضا على قلة الفتح الخ هذا انما يتأتى في الاحوال الاربعة لا
تأتي في قبل وبعد قوله لان الاضافة لفظا تضمن [illegible] اعرابا يقرب بنية قوله نصبتا
للا نهية وقوله لاحتمال ان تكون فتحة بنا وهذا يقتضي ان الاضافة للمبني
تقتضي البنا على الفتح فقط وكان الاظهر ان يقول لان المضافة لفظا حينئذ فتحتها
لا تتعين للبنا من عبارته لان هذا هو المحتاج اليه في توجيه النظم واما ذكر الضم وما
يرد عليه غير محتاج اليه فيه تدبر قوله لاضافتها الى المبني قال الشارح على [illegible]
الا وضم اللهم الا ان تكون الاضافة الى المبني انما توثر البنا اذا كان المضاف ملفوظا
به اي لا محذوفا وبالحذف [illegible] سبب البنا بالحذف قوله لا يجوز الحذف بعد غير ليس
الخ عبارة التلخيص التنقيح بليس لاخراج غيرها كلا النافية للجنس وهو
خلاف ما صرح به ابن الحاجب في قوله ولجري مجراه اي مجرى قبل وبعد لا غير
وليس غير وتبعه الرضي حيث قال ولا يحذف ما تضاف اليه الا مع التبرية
وليس الخ وقول الرضي التبرية يوافقه قول الشارح الاتي والفتحة في لا غير الخ ولعل
وجه التصحيح بان التبرية ان عمل لا عمل ليس قليل حتى منعه الفرا ومن وافقه
وخصه ابن هشام في القطر بالشعر تامل قوله وهم محجوجون [illegible]
اي مقام عليهم الحجة بالسماع قوله وقولهم لا غير لحن غير جيد لا غير لحن جملة
اسمية في محل نصب مقول القول وغير جيد خبر المبتدأ وهو قولهم قوله جوابا
به تنحوا عنه الخ جوابا مفعول لاجله وجملة تنحوا به صفته وعن عمل متعلق
بتنحوا واصلها صفة عمل والعايد محذوف قوله ماخوذ من قول الشيرازي في الخ اي
حيث قال ولو كان مكان ليس غيرها من الفاظ الجحد اي النفي لم يجز الحذف قال انه شامل
للا وغيرها من ادوات النفي قوله ولا يتجاوز ذلك اي يحذف المضاف اليه بعد غير مورد
السماع ولم يسمع الا بعد ليس قوله والفتحة في لا غير الخ مقتضاه ان غير لم يسمع مضافة
نكرة [illegible] وهو خلاف ما قاله الرضي قوله وبنا [illegible] الخ ان تكون مفعولا
مضافا على تقدير مضاف [illegible] وان تكون مفعولا لاجله اي لارادة البنا [illegible]

Copyright © King Saud University